شنـاشيـل

وإذا "العراقية".. انسحبت!

■ عدنان حسين

أفضل شيء تفعله القائمة العراقية لنفسها ولنا جميعاً أن تنفّذ تهديدها الجديد بالانسحاب من العملية السياسية، فهي بهذا ستسهم في ترتيب أوضاع هذه العملية وأوراقها على نحو يجعلنا "نعرف راسنا من رجلينا" كما في القول العراقي المأثور.

دائما تبدّت لنا العراقية كما لو أنها قائمة معارضة وليست جزءاً من الحكومة، فأطروحاتها بدت من خلال تصريحات نوابها ورئيسها إياد علاوي، مختلفة عن أطروحات الحكومة، وإن عكست جميعها، تصريحاً أو تلميحاً، الرغبة في تولي السيد علاوي رئاسة الحكومة لكي تستقيم الأمور بين هذه القائمة والقوائم الأخرى. وشخصياً تمنيت في مرات عدة أن تحوّل العراقية أقوالها إلى أفعال بترك الحكومة والاقتصار على العمل داخل البرلمان كمعارضة، والتهديد الأخير ربما كان هو الرقم ١٠٠ أو أكثر في تاريخ القائمة منذ أن فقد رئيسها السيد علاوي رئاسة الحكومة (المؤقتة) بعد الانتخابات التي جرت في مطلع العام ٢٠٠٥. والتهديد الجديد أطلقه أحد نواب القائمة خلال تصريح صحفي أعلن فيه أن "هناك توافقاً بين نواب في القائمة العراقية بانسحاب القائمة من العملية السياسية برمتها" إذا ما مرر مجلس النواب مرشحي رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الوزارات الأمنية، وبينهم وزير الدفاع (وزير الثقافة الحالي) الذي تعتبر القائمة أن ترشيحه من حصتها استناداً إلى نظام المحاصصة المتوافق عليه بين القوائم البرلمانية الكبيرة، مؤكدا أن العراقية "سترفض التصويت على مرشحي المالكي رفضاً قاطعاً" (السومرية نيوز).

تنفيذ تهديد العراقية بالانسحاب من الحكومة أو العملية السياسية فيه منافع عديدة، أولها أننا سنجد للمرة الأولى منذ ثماني سنوات كتلة سياسية أو برلمانية تفعل ما تقول، فقد تعودنا جميعاً على أن نسمع من الكتل والقوائم المختلفة الكثير جداً جداً ولا نرى سوى القليل جداً جداً مما نوعد به.

ومن المنافع أيضاً انه إذا اكتفت العراقية بالانسحاب من الحكومة، وليس من العملية السياسية برمتها، ستكون لدينا، للمرة الأولى أيضا، معارضة برلمانية، وهذا أمر حيوي لعمليتنا السياسية، فالنظام الديمقراطي الذي نريد بناءه لا يكون من دون معارضة داخل البرلمان، وإذا كانت هذه المعارضة قوية فان الحياة البرلمانية، والسياسية عموماً، ستكون حيوية.

وأهم المنافع التي ستترتب على انسحاب القائمة العراقية من العملية السياسية إن هذه العملية ستتخلص من بعض الذين اندسوا إليها بقصد تخريبها من الداخل وحرفها عن اتجاهها، وهو إنشاء نظام ديمقراطي فيدرالي في البلاد صوّت عليه الشعب في الاستفتاء على الدستور منذ أكثر من خمس سنوات، فالعراقية من أكثر القوائم التي دخل إليها الذين لا يؤمنون بالديمقراطية، ويقتصر همهم على الظفر بالمغانم أو عرقلة قيام النظام الديمقراطي المنشود، بل أن العراقية بالذات تُعدّ حصناً لبعض فلول النظام السابق الذين وجدوا في هذه القائمة حصان طروادة الذي يُمكّنهم من الهجوم المباغت على العملية السياسية في مرحلة مناسبة والعودة بالبلاد إلى عهد الدكتاتورية.

ومن منافع انسحاب العراقية أيضاً انفراط هذه القائمة والتحاق بعض أعضائها (وبخاصة الباحثين عن المغانم) بالقوائم الحاكمة، فيما يُمكن للعناصر الديمقراطية الحقيقية فيها أن تعود إلى موقعها الطبيعي ضمن التيار الديمقراطي الذي تعاونت العراقية مع الكتل الأخرى على تهميشه طمعاً في المغانم.

بالقائمة العراقية خارج الحكومة، ستكون الحياة السياسية أفضل في العراق.

سياسيون عراقيون أخبروا الأميركيين بالحاجة إلى مساعدتهم

بغداد وواشنطن قد تحسمان الانسحاب الكامل في "اللحظات الأخيرة"

□ عن: أفكار عن العراق

في الاسبوع الماضي، قال الناطق باسم البرلمان الاميركي جون بوينر إن القطعات الاميركية يجب أن تبقى في العراق بعد موعد الانسحاب في ٣١ كانون الأول.

عاد بوينر من زيارة إلى بغداد الشهر الماضي حيث التقى خلالها برئيس الوزراء نوري المالكي الذي تحدث عن مشاكل تتعلق بالقوات الأمنية والوكالات الاستخبارية في العراق.

جاءت ملاحظة بوينر بعد عدة لقاءات بين كبار المسؤولين العراقيين الاميركان حيث أن واشنطن تحاول الضغط على العراق لإبقاء التواجد العسكري الاميركي في البلاد لعام ٢٠١٢ و ما بعده.

المحاولات الاميركية بدأت في بداية نيسان ٢٠١١. وفي السابع منه غادر وزير الدفاع روبرت غيتس إلى بغداد والتقى رئيس الوزراء المالكي و نائبه صالح المطلك والرئيس جلال طالباني ورئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني.

اخبر غيتس العراقيين بأن عليهم القرار بشأن تمديد بقاء القطعات. أثناء وجوده في بغداد، قال احد أعضاء قائمة نوري المالكي (دولة القانون) بان الاميركان يريدون إبقاء ما بين ١٠،٠٠٠ – ٢٠،٠٠٠ مقاتل في العراق. كما ادعى الناطق باسم البنتاغون بأن القادة العراقيين اخبروا وزير الدفاع بأنهم يعرفون أن العراق لازال بحاجة إلى مساعدة الاميركان.

بعد زيارة غيتس، جاءت زيارات السفير الاميركي السابق في العراق زلماي خليل زاد في ١١ نيسان، ثم الناطق بوينر مع وفد من الكونغرس في ١٧ نيسان، ثم مساعد وزير الخارجية جيفري فيلتمان في الوقت نفسه، ورئيس أركان الجيش الجنرال مارتن ديمبسي، ثم رئيس الأركان المشتركة الادميرال مايك مولن في ٢١ نيسان.

نائب مستشار الأمن القومي دنيس مكدونو التقى أيضاً وزير المالية العراقي رافع العيساوي أثناء زيارة الأخير إلى واشنطن لحضور اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

العسكريون الاميركان يريدون التمديد للمساعدة في توفير الاستقرار في العراق. أنهم قلقون بشأن التوترات في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق، وبشأن النفوذ الإيراني، وعدم قدرة العراق على حماية نفسه من التهديدات الخارجية. حاليا، لدى الولايات المتحدة ٤٧،٠٠٠ مقاتل في العراق سيبدأون انسحابهم هذا الصيف.

وهذا هو سبب تكثيف الولايات المتحدة لجهودها من اجل أن يسمح العراق ببقائهم. إنهم يريدون أن تتخذ بغداد قرارها قبل سحب القوات كافة، إذ أن ذلك سيكون أسهل من الناحية اللوجستية. الأطراف العراقية مترددة، علنيا على الأقل. قال السياسيون من مختلف القوائم انه لن يكون هناك تغيير في اتفاقية القوات التي حددت موعد الانسحاب.

في كانون الأول ٢٠١٠ اخبر رئيس الوزراء المالكي صحيفة وول ستريت بأنه لن يكون هناك تعديل للاتفاقية. في نيسان قال إن القوات العراقية مستعدة لتولي امن البلاد.

رئيس اللجنة الأمنية في البرلمان العراقي، الذي هو من قائمة المالكي، طالب بمغادرة الاميركان في الموعد المقرر، كما ذكر عضو آخر من القائمة نفسها أن القائمة ستصوت ضد أي تعديل في اتفاقية القوات. كان الصدريون أكثر المصرحين بمعارضتهم لتمديد بقاء القوات الاميركية.

في ٩ نيسان، اصدر مقتدى الصدر بيانا يحذر فيه من انه سيعيد نشاطات جيش المهدي اذا ما بقي الاميركان بعد نهاية العام، و في ٢١ و ٢٣ نيسان خرج التيار الصدري بمظاهرات في البصرة و بغداد ضد وجود الاميركان. كذلك كانت هناك احتجاجات يومية طيلة شهر نيسان في الموصل تطالب الاميركان بالرحيل. وشارك محافظ نينوى اثيل النجيفي، من قائمة الحدباء التي تشكل طرفا مهما من القائمة العراقية، بالمسيرات. كذلك شاركت في الاحتجاجات وفود من الفلوجة و الرمادي في الانبار، كما خرجت مسيرة في الفلوجة أيضا. و شاركت القائمة العراقية التي يترأسها إياد علاوي في الاحتجاج.

وقال احد النواب عن القائمة بان رحيل الاميركان سيساعد في استقرار الأوضاع و ذكر ناطق باسم القائمة أن بقاء القوات الاميركية في العراق لن يساعد في تحقيق الأمن، وان القائمة قد قررت أن ضد أي تمديد للقطعات.

إن المشكلة بالنسبة لواشنطن هي أن تكثيف جهودها يأتي في توقيت غير مناسب سياسيا للعراق. فالأطراف في البلاد لا تزال تتجادل في تشكيل حكومة جديدة بعد أربعة عشر شهرا من الانتخابات الوطنية. القادة يخشون من أن يتعرضوا لهجوم منافسيهم إذا ما طلبوا إبقاء القوات الاميركية في العراق، ومن أن يطلق عليهم الشارع بأنهم دمى بيد أميركا. لذا لا يستطيع أي منهم أن يغير اتفاقية القوات لأن ذلك سيكلفهم الكثير.

وسط هذه التجاذبات السياسية كانت هناك تقارير بان المالكي يرغب ببقاء الاميركان. فهناك رواية بان بغداد ستعلن النهاية الرسمية للوجود الاميركي في ٣١ كانون الأول، ثم تمنح القوات الاميركية وضعا خاصا للبقاء. في نهاية نيسان، كان رئيس الوزراء يبدو انه يقول إن القضية لم يتم القرار عليها بعد، وبان الأطراف سوف تجتمع لمناقشة المسألة.

من غير المؤكد ما إذا كانت تلك إشاعات أم أنها النية الحقيقية للمالكي.

بقيت سبعة أشهر قبل نهاية العام، و لازالت واشنطن تبذل جهودها لإقناع الحكومة العراقية بالسماح لبعض قطعاتها بالبقاء خلال عام ٢٠١٢. في الشهر الماضي كانت هناك اجتماعات حول هذه المسألة. ومع ذلك فالعراقيون منشغلون بنزاعاتهم السياسية، ويخشون مواجهة الشعب ومواجهة بعضهم إذا ما دعموا بقاء القوات الاميركية، فمنافسوهم قد يستخدموا ذلك ضدهم، و قد يفقدوا ماء وجوههم أمام الشعب.

وهذا يعني لحد الآن، عدم وجود فرصة تسمح بغداد ببقاء القوات الاميركية بعد نهاية العام.

وفي الوقت نفسه، إذا تمت تسوية تشكيل الحكومة أخيراً في الأسابيع والأشهر القادمة، فان العراق قد يغير لهجته. إن بقاء القوات الاميركية أو رحيلها سيتقرر في اللحظة الأخيرة، وهو ما يحدث كثيرا في العراق بخصوص المسائل المهمة.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة على رحيل جميع القوات الاميركية عن العراق بنهاية عام ٢٠١١.

وأكد الجانب الاميركي في مناسبات مختلفة التزامه بهذا الموعد مع استعداده لبحث إبقاء قوات يتقرر حجمها باتفاق بين الجانبين على أن يكون ذلك بطلب من الجانب العراقي.

في هذه الأثناء ارتفعت أصوات تؤيد تقديم مثل هذا الطلب مشيرة إلى أن بناء الجيش العراقي لم يكتمل إلى المستوى الذي يؤهله للنهوض بمهمته الأساسية في الدفاع عن الحدود والسيادة الوطنية. ولكن رئيس الوزراء نوري المالكي أوضح مؤخرا أن إبقاء قوات أميركية بعد عام ٢٠١١ يجب أن يكون بإجماع وطني معترفا بحاجة الجيش العراقي إلى تطوير قدراته على مستويات مختلفة لتمكينه من الدفاع عن حياض الوطن، بما في ذلك سلاح الطيران ومنظومات الرادار والمعدات الثقيلة للقوات البرية.

□ ترجمة: عبد الخالق علي

الجدل يتواصل حول الانسحاب الامريكي

العسكريون الاميركان يريدون التمديد للمساعدة في توفير الاستقرار. إنهم قلقون بشأن التوترات في المناطق المتنازع عليها، وبشأن النفوذ الإيراني، وعدم قدرة العراق على حماية نفسه من التهديدات الخارجية

المستفيد ادعى فتح مشروع خيري، وأرباحه تصل إلى ٦ مليارات سنوياً

نائب لـ(المدى): بيع جامعة البكر تم بغطاء حكومي وبسعر بخس

□ الناصرية/ حسين العامل

في الوقت الذي أيد عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عزيز العكيلي فكرة استحداث هيئة عليا لملاحقة الكسب غير المشروع، أكد فيه وجود صفقة مشبوهة وراء بيع جامعة البكر بأبخس الأثمان وبتواطؤ حكومي واضح.

وقال العكيلي خلال مؤتمر صحفي عقده مع النائبة أمل عطية في محافظة ذي قار وحضرته المدى إن ملف الجامعة قيد التحقيق في لجنة النزاهة البرلمانية وان الاطلاع الأولي على الوثائق الرسمية المتوفرة تبين أن ارض وأبنية جامعة البكر تم تحويلها بقرار حكومي وتوجيه رسمي لبيعها بأبخس الأثمان لصالح حسين الشامي لتكون بذلك مقرا لجامعة الإمام الصادق الأهلية وعلى أساس أن المشروع خيري وليس ربحيا.

وأضاف: "الواقع يشير إلى عكس ذلك حيث أن واردات جامعة الإمام الصادق السنوية تقدر بستة مليارات دينار سنويا وهي تستعين بأساتذة الجامعات الحكومية في تدريس طلبتها"، لافتا إلى أن قيمة البيع لا تتناسب مع قيمة الأرض والمنشآت.

وأضاف أن أبنية الجامعة لوحدها تقدر بعشرة مليارات دولار وهذا غير قيمة الأرض التي تحتل موقعا متميزا في العاصمة بغداد.

وتوقع المصدر أن يحال ملف القضية إلى هيئة النزاهة خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وفي رده على سؤال للمدى بشأن إمكانية استحداث هيئة فاعلة لملاحقة الكسب غير المشروع وملاحقة المتورطين بنهب المال العام قال العكيلي: إن ملفات الفساد كثيرة وكبيرة جدا وتتطلب جهودا مضاعفة للكشف عنها وفضح المتورطين فيها وفكرة استحداث هيئة لملاحقة الكسب غير المشروع فكرة لا بأس بها.

وأضاف: لقد دعونا حين عرضت الحكومة مهلة الـ ١٠٠ يوم إلى تخصيص هذه المهلة لمكافحة الفساد وتطهير الوزارات من المفسدين لأننا على يقين أن الحكومة غير قادرة على تحسين الخدمات في المهلة المذكورة فيما عجزت الوزارات عن تحقيقه في ثماني سنوات لا يمكن أن تحققه في مهلة الـ ١٠٠ يوم.

وزاد عضو لجنة النزاهة في البرلمان "الفساد في كل مفصل من المفاصل الإدارية، وقد قرر البرلمان إلغاء الفقرة ب من المادة ١٣٦ لكن هناك محاولات من الحكومة الحالية للحيلولة دون إلغائها".

وأكد العكيلي وجود حماية رسمية للمفسدين، وأوضح ذلك بالقول "هناك حيتان فساد في العراق وهي مدعومة من أكثر من جهة رسمية متنفذة".

وربط العكيلي بين استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري وتردي واقع الخدمات بالقول: معضلة نقص الخدمات والكهرباء لا تحل ما دام الفساد يستشري في مفاصل الوزارات فوزارة الكهرباء ورغم ما تم تخصيصه من أموال طائلة تقدر بـ٢٧ مليار دولار لتطوير قطاع الإنتاج إلا أننا نلاحظ أن إنتاج الطاقة الكهربائية في تراجع واضح، مشيرا إلى وجود حالات فساد تفوق الخيال في الوزارة المذكورة، مستشهدا بمحطات التوليد التي تم استيرادها قبل عام ومازالت مرمية في العراء وكذلك بما تم كشفه مؤخرا من تلاعب في صفقة معدات الكهرباء حيث تم توريد لعب أطفال بدلا من تلك المعدات. مشيرا إلى أن وزارة الكهرباء بإدارتها السابقة كانت تنفق أموالا طائلة في صفقات لشراء المعدات لكنها في النهاية ترميها في العراء ولا تستفيد منها. وتوقع العكيلي تراجع ساعات التجهيز بالكهرباء إلى أدنى مستوياتها خلال الصيف القادم.

ومن جانبها كشفت النائبة أمل عطية عن تعرض الموظفين المتعاونين مع أعضاء البرلمان في مجال الكشف عن الفساد إلى المحاسبة والعقاب لافتة إلى احتجاز مجموعة من الموظفين من قبل الأجهزة الحكومية لأنهم زودوها بوثائق تخص الفساد في إحدى المؤسسات الحكومية منوهة إلى أن الحكومة تتعامل مع الحالة على أنها عملية تسريب وثائق رسمية وليست مبادرة وطنية لكشف المتورطين بالفساد.

وأعلنت لجنة النزاهة في مجلس النواب أنها ستكشف أسماء مسؤولين كبار ضالعين بعمليات فساد مالي وإداري، قبل أيام من انتهاء مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي لتقييم خطط وأداء الوزارات.

وقال عضو اللجنة النائب عثمان الجحيشي إن هناك ملفات مهمة تخص مسؤولين كباراً في الدولة بمن فيهم وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامين كانوا قد تورّطوا في صفقات فساد، مبيناً أن التحقيق معهم مازال مستمراً.

وأشار الجحيشي إلى أن ملفات الفساد التي سيتم كشفها تخص صفقات العقود السرية والوهمية لعدد من الوزارات، منها الدفاع والتجارة والكهرباء والنفط والعدل والتربية، فضلاً عن التحقيق في عمليات حرق طالت طوابق في معظم مقارها، وتحديداً تلك الطوابق الخاصة بالتعاقد والصرفيات.

من جهته أوضح النائب عمار الشبلي انه تم تقسيم لجنة النزاهة في البرلمان إلى أربع لجان فرعية، تتولى كل واحدة منها مهمة كشف الفساد في عدد محدد من الوزارات، مشيراً إلى أن توقيت كشف المفسدين لا علاقة له بمهلة الـ ١٠٠ يوم، وإنما جاء من باب الصدفة.

إلى ذلك أكد عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب عادل فضالة أن مقترح قانون هيئة النزاهة الجديد حظي بمناقشة مجلس النواب وقراءته وسيتم التصويت عليه في الجلسات المقبلة على أمل الإسراع في كشف ملفات الفساد المذكورة.

يشار إلى أن الهيئة العامة للنزاهة تعد من المؤسسات المستقلة المعنية بالكشف عن الفساد والمفسدين، إلا أنها ما تزال تعمل وفق قانون مشرع من قبل مجلس النواب الأمر الذي يعد تحدياً لها بسبب عدم اكتمال جميع أدواتها لمكافحة الفساد.

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية قد كشفت في وقت سابق عن وجود فساد إداري في آلية صرف ميزانيات تنمية الأقاليم لبعض المحافظات، مشيرة إلى أن اللجنة بصدد التحقيق في هذه الملفات، فضلا عن التحقيق في الفساد الإداري بوزارتي الداخلية والدفاع.

عزيز العكيلي في المؤتمر الصحفي أمس

ارض وأبنية جامعة البكر تم تحويلها بقرار حكومي وتوجيه رسمي لصالح حسين الشامي بسعر بخس لتكون بذلك مقراً لجامعة الإمام الصادق الأهلية على أساس أن المشروع خيري

المدى
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد، شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان، أربيل، شارع برايتي دمشق، شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت، الحمرا، شارع ليون بناية منصور، الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون